

الفصل السادس

السياسات النقدية والمالية في النظام الرأسمالي والأزمات النقدية

يعيش العالم النقدي فترات تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية ، تحرير الأسواق المالية، أضف إلى ذلك عولمة الاقتصاد، و منه فهو يعمل على معالجة الإختلالات التي تصيب اقتصادياته باتباع سياسات معينة أهمها السياسات النقدية و المالية التي تعتبر أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود و التضخم و البطالة و منه الخروج من هذه الوضعية.

لكن غالبا ما يكون لهذه السياسات نتائج عكسية على اقتصاديات هذه الدول و هذا غالبا ما يعود للنظم النقدية المتبعة و التي تحدث نوعا من التناقضات فيها أو دخول عوامل أخرى تؤدي لتفاقم حدة هذه الأزمات. لذا فإن العالم النقدي يبدأ في العمل من أجل إيجاد القواعد الأساسية لنظم نقدية دولية جديدة تتجنب مساوئ النظم السابقة و تحتفظ في الوقت نفسه بمميزاتهما.

و من هنا جاء تعاقب الأنظمة النقدية و اختلافها عبر الزمن و تجدر الإشارة هنا أن الدولار الأمريكي تربع على النظام الدولي في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

و سنقوم بتسليط الضوء على أهم الجوانب النقدية الدولية حيث سوف نتعرض لأهم السياسات النقدية و المالية و الأدوات الخاصة بكل منها و كيفية عملها ، ثم نتعرض إلى النظام النقدي الدولي منذ القرن التاسع عشر إلى غاية وضعنا الحالي، ثم أهم ما جاء به مؤتمر بروتون وودز: ميلاده و انهياره، و في الأخير نتكلم عن أهم الخيارات لإصلاح هذا النظام. و في الجزء الأخير نتطرق إلى أهم الأزمات النقدية و المالية، أسبابها، نتائجها و السياسات المتبعة في علاجها ثم أخيرا الاتحاد النقدي الأوربي و مكانته في النظام النقدي العالمي الحالي.

1 ماهية وطبيعة السياسة النقدية:

1. مفهوم السياسة النقدية و أهدافها:

أولا. مفهوم السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد و الائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها . و بالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه و بناء عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي و من ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع السياسة النقدية المناسبة و التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية⁽¹⁾.

(1) هيثم الزعبي حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000 ص190.

و يتم التخطيط للسياسة النقدية لدى البنك المركزي الذي يبرز دوره من خلال استعراض وظائفه و نلخصها فيما يلي:

1. إصدار العملة الورقية و المعدنية.
2. الاحتفاظ باحتياطي الذهب و العملات و إدارتها.
3. إدارة الائتمان من حيث الكمية و النوعية و التكلفة بما يتناسب و متطلبات النمو و الاستقرار الاقتصادي.
4. معالجة الاختلالات المالية و المحلية و المشكلات الاقتصادية .
5. العمل كبنك للبنوك المرخصة و المؤسسات المالية بأنواعها و بنك للحكومة.
6. الرقابة على أعمال البنك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية⁽²⁾

ثانيا: أهداف السياسة النقدية:

(1) الأهداف العامة للسياسة النقدية:

إن تحقيق النمو الصحيح و الدائم، مع التوازن العادل للثروة و ثمرات النمو ، على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية، و في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي للأسباب التالية:

1. بمجرد وجود النقود في الاقتصاد كوسيلة تداول، تصبح كميتها مهمة فنقصانها يعطل التداول و التبادل ثم النمو الاقتصادي ، لأن الادخار لا يكفي لمختلف الاحتياجات الاقتصادية كالاستثمار و تمويل الاستغلال فتدخل النقد يبقى ضرورا لدفع النشاط الاقتصادي.
2. وبالعكس لما تكون النقود في التداول بكمية تفوق الحاجة إليها فيؤثر ذلك على النمو و هذا حسب ثلاث ميكانيزمات.

أ. على المدى القصير، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا إلى ارتفاع الأجور و التكاليف مؤديا إلى نقصان مقدرة الخدمات الوظيفية على المنافسة في الأسواق الدولية، و بعد فترة زمنية ، يسفر كل هذا على ارتفاع الواردات و انخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الاقتصادي.

ب. لما تكون عملية الحصول على المال سهلة فإن هذا يجعل متخذي القرار يتساهلون في اختيار الاستثمارات، غالبا ما تكون الاستثمارات سيئة فالديون السهلة المنال و القليلة التكلفة تشجع على التثبيث بالتجهيزات القديمة الشيء الذي يفوت الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي و يؤخرها عن المنافسة الإنتاجية الدولية زيادة على ذلك فإن التمويل السهل "الإصدار النقدي" يؤدي إلى وضع المؤسسات الناجحة في خطر بوضع الاقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتقلص الأسواق و ينخفض النمو العالمي.

ج. يجني التضخم كثيرا على المدخرين اللذين يرون مبالغهم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة، و من جهة أخرى أنه يقدم امتيازات للمدينين، إذ أن مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية ، و هذا ما يجعل التضخم عنصر

(2) مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000 ص 273-174.

ظلم للمسنين ذوي المداخل المحدودة إذ أن المعاشات غالباً ما لا تتبع تطور الأسعار وبالرغم من أنه عملياً يمكن اعتبار السياسات النقدية وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية فقط لأنها تساهم في الحد من التحويلات الغامضة.

وبصفة عامة تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، الأسعار و العملة. هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي تكون غير مراقبة جيداً و غاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي و التحكم فيه ، و هي أسعار الفائدة، المجمعات النقدية و القرض و سعر الصرف

(1) الأهداف الخاصة للسياسة النقدية: الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية هو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية و مع توزيع أمثل لموارد المجتمع. أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية فهي واضحة نسبياً في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام. و نميز ثلاث نقاط:

1. تنظيم النمو النقدي: قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل و كثير منها يولد التضخم.

2. جعل أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة: إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا إلى الاختيار الناجح للاستثمار . كما أن أسعار فائدة مرتفعة جداً تعطل جدياً الاستهلاك و الاستثمار.

3. تحقيق مستوى حسن لاحتياطات الصرف لتحقيق الاستقلال الوطني اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت و قدر محدودين.

4. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملاً تنافسياً للسلع الوطنية في مجال التصدير و هو عامل تكلفة للسلع المستوردة و خلاصة القول أن السلطات النقدية تهدف إلى تحقيق :

• مستوى جيد للنمو الاقتصادي.

• مستوى جيد لأسعار الفائدة.

• مستوى جيد للسعر الصرف (3).

2. أدوات السياسة النقدية:

لا شك في أن الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول الأخذة في النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية و هذا يدفعها دائماً إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية و سياستها المالية و النقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة (4).

و مهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي و الخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى اللجوء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها و ذلك لما

(3) بخزار يعقل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000 ص 144-145-146-150-151.

(4) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 ص 42-43.

في النقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى (5).
و هذا لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى قسمين.
الأدوات التقليدية(الكمية) و الأدوات النوعية.

أولاً: الأدوات التقليدية(الكمية): و ينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

1. عمليات السوق المفتوحة:

و المقصود بالسوق المفتوحة هنا البيع و الشراء في السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق و تداولها فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضح في السوق نقوداً و إذا كان هدفه العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية (6).

2. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية وكانت هذه السياسة معتمدة في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد و دفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية و تموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم ، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقترض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود . و من آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

3. نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

(5) خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، طبعة 2000 ص305-306-307.

(6) مصطفى سلمان و آخرون، مرجع سابق ص 275.

• إذا أراد البنك لمركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تنوير عجلة الاقتصاد.

• في حال أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض . و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود و الائتمان و يقلل من حجم النقد و يساعد على مكافحة التضخم (7).

ثانياً: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.

1. الرقابة على الائتمان: و تهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

2. الرقابة على الأرصدة الأجنبية: و ذلك من خلال فرض البنك المركزي على البنوك التجارية النقل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بغرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة . إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية و التحكم بسعر الصرف و لذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

3. آثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية و الأزمات:

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

من أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن ، معنى هذا أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النشاط الاقتصادي و النقدي و يظهر ذلك واضحاً من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة و التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية و بذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة أن تحقق نوع من الاستقرار الداخلي ، فالسياسة النقدية قد تستخدم أحد أدواتها لامتناع فائض القوى الشرائية في سوق السلع و الخدمات و ذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية مغرية و أيضاً تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات و بذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة و التي تستخدمها لمحاصرة التضخم و أيضاً لحماية عملتها الوطنية من التدهور

(7) هيثم الزعبي أبو زيت، مرجع سابق ص 193.

و لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي و السلعي.

ثانيا: السياسة النقدية و الأزمات الاقتصادية الحالية:

إذا تأملنا الظروف التي تمر بها جميع الاقتصاديات الآن سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو لوجدنا أنها تعيش في مناخ اقتصادي يسوده الخوف من الدخول في دائرة الركود و البطالة في الوقت الذي يستمر فيه ارتفاع الأسعار فعلى سبيل المثال نجد أن الدول الأنجلو سكسونية و فرنسا تعاني من الأزمة الحادة و التي تلوح لها بوادر احتمال عودة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و بالنسبة للدول السائرة في النمو فالوضع ليس أفضل بل على العكس فبالرغم من هذه المظاهر تعاني أيضا من ازدياد حجم مديونياتها الخارجية و عجز جهازها الإنتاجي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لغالبية السكان و تلاحق أزمات الغذاء و الإسكان و العمل و الديون علاوة على التضخم.

و على هذا فإن الاقتصاديات الصناعية التي تملك هياكل اقتصادية و صناعية قوية لدرجة تمكنها من الضغط على أسعارها حتى يضعف الطلب فإن هذه الاقتصاديات أصبحت تصدر التضخم إلى الدول السائرة في النمو و التي تستورد احتياجاتها من الدول المتقدمة صناعيا و في مقدمة هذه الدول دول البترول التي حاولت تفادي هذه الظاهرة (استيراد التضخم) عن طريق ضبط أسعار البترول بأسعار عملة قوية أو أسعار الذهب و أدى هذا إلى بلورة ظاهرة التضخم.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو غير البترولية فيلزمها سياسة نقدية حكيمة يكون أساسها ضرورة توفير القدر الكافي من المدخرات لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل و التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي لاسيما و أن هذه الدول لم تستغل جميع مواردها المتاحة و الجدير بالذكر أن الركود الذي تعاني منه الدول النامية يختلف في أساسه عن ذلك الذي تعاني منه الدول المتقدمة، حيث أن النوع الأول يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات و في مقدمتها موارد الطاقة البترولية فضلا عن تزايد عبء الدين الخارجي على هذه الدول و هذا يترجم في صورة تسرب جزء كبير من الناتج القومي إلى الخارج سواء في صورة سداد لفائدة الدين و أقساطه أو قيمة الواردات.

كل هذا يؤدي إلى نقص مصادر التمويل الداخلية في الوقت الذي تتزايد فيه وسائل الدفع المتاحة بسبب الإصدار النقدي و هذا يجعل تدخل السلطات النقدية أمرا مرغوبا فيه للتعاون مع السلطات المالية و ذلك للحد من الزيادة في كمية النقود المتداولة و إتباع سياسة سعر الفائدة التمييزية بالنسبة للقطاعات المختلفة ورفع سعر الفائدة لاستقطاب المدخرات الداخلية و الخارجية و لامتصاص فائض القوى الشرائية و الإنفاق بنوعية مع ربط الأجر بالإنتاجية (8)

(8) احمد فريد، سهير ، محمد مرجع سابق ص 156-169.

II السياسة المالية و أهدافها:

مفهوم السياسة المالية و أهدافها:

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة و معنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

و قد تطور المفهوم حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة و الاتفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و المالية خلال فترة زمنية معينة و تتلخص الأهداف في الاستقرار الاقتصادي، و التنمية و العدالة في توزيع و توجيه النشاط الاقتصادي و علاج التضخم و الكساد، فهي دراسة للنشاط المالي و الحكومي للدولة.

ثانياً: أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد و ينسجم معه و توجد الأهداف و الجهود و لا تتعارض أو تتنافس. و لذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي و من تحقيق الأهداف التالية:

أ. التوازن المالي:

و يقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و الغزارة، و يلائم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الاقتصاد و ما إلى ذلك، و أيضاً لاستخدام قروض لأغراض إنتاجية و هكذا.

ب. التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى الحجم الإنتاج الأمثل، و هذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كما يجب على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر و يقتصر نشاطها على توجيه بواسطة الضرائب إذا دعت الحاجة لذلك . و يعني التوازن هنا استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج. التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية هو أن لا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، و يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة.

د.التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة لنفقات الحكومة) و بين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة و تستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب و الإعانات و المشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات و غيرها⁽⁹⁾.

أدوات السياسة المالية و آلية عملها:

أولاً: أدوات السياسة المالية:

تمثل تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف السياسة المالية، و التي سبق شرحها و الذي نريد قوله هنا هو أن السياسة المالية أصبحت تأخذ دوراً وظيفياً، و لم تعد محايدة فقد أصبحت السياسة المالية أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد . و يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى:

1. أدوات تلقائية أو توماتيكية:

أ. تغيرات تصاعدية في حصيللة الضرائب:

و المقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية و هي الضرائب التي تتناسب طردياً مع الزيادة في الدخل قصد الوصول إلى زيادة في حصيللة هذه الضرائب كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة الضرائب ، و من جهة نظر اقتصادية فإنه في حالة وجود الركود في الاقتصاد تتراجع حصيللة الضرائب تبعاً للدخول و هنا يظهر دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق و منه تقليل للإنفاق الأمر الذي يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب حالة الاقتصاد⁽¹⁰⁾.

ب.تغير في مستوى الإنفاق: إن النمط الاستهلاكي للفرد يجعل التغيير في مستوى إنفاقه بطيئاً ففي حالة الانكماش و تدني الدخل يستمر الإنفاق في مستواه فترة لا بأس بها من الزمن تخدم السياسة المالية التي تهدف إلى الإبقاء على الإنفاق حيويًا فلو ضربنا مثال شخص راتبه 4000 دج ينفق 3000 دج و بعدها انخفض راتبه إلى 2500 دينار فإن إنفاقه لن ينخفض بنفس النسبة بل سيضطر للجوء إلى وسائل كالاقتراض أو استخدام المدخرات السابقة، حفاظاً على نمطه الاستهلاكي 3000 دج ريثما يتأقلم مع الوضع الجديد. وتخدم هذه الفترة مخططي السياسة المالية التي تهدف إلى المحافظة على الإنفاق.

ج. توزيع الأرباح الرأسمالية: من المعروف أن الشركات لا تعتمد إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين في المدى القصير، فإن كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين و العكس صحيح و بذلك فإن هذه السياسة تعمل على تصحيح الأوضاع و تحقيق أهداف السياسة المالية بطريق غير مباشرة.

(9) عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، طبعة 2000 ، ص426-427-428.

(10) هيثم الزغبى و حسن أبو ريت: المرجع السابق ، ص207.

د. الإعانات الحكومية: يبقى دعم الحكومات للقطاعات و لناخذ مثلا الزراعة فإن من يشملهم هذا الدعم مستوى إنفاقهم و دخولهم مستقرا مما يحقق أهداف السياسة المالية و هي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات و مساعدات (11).

و بعد دراسة هذه الأدوات التلقائية ننوه إلى موضوعين هامين:

أ. إن هذه الأدوات أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة لأنها أدوات تلقائية.

ب. إن أي أداة من هذه الأدوات تكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها من منع حدوث الكساد و التضخم و جل ما تستطيع هذه الأدوات عمله هو التخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في العام.

ثانيا: الأدوات المقصودة (المستقلة):

وسميت هذه الأدوات بهذا الاسم لأنها تتطلب تدخلا مباشرا و فاعلا من قبل الدولة و ذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة: و ذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة و زيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء الدور و شق الطرق و بناء المدارس و الاستثمار في مجال النقل و غيرها الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل و يساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب. تغيير معادلات الضرائب :

حيث في حالة الكساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق ، الأمر الذي يزيد الطلب الكلي و يساعد على إنعاش الاقتصاد و في حالة التضخم تقوم الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي و يساعد على استقرار الأسعار.

ج. مشروعات التوظيف العام:

و هذه عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الإقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل (12).

ثانيا: آلية عمل أدوات السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو تضخمية في الإقتصاد، و هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

أ) حالة الكساد :

وتسود هذه الحالة عندما يعاني الإقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل و يؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها ، وفي هذه الحالة

(11) مصطفى سلمان: مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المصيرة، طبعة 2000 ، ص268-269.

(12) هيثم الزغبى حسن أبو زيت، المرجع السابق ، ص326

نقول أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود ويتم استخدام السياسة المالية للخروج من هذه الحالة أو الحد من تأثيرها كما يلي :

1. زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول للأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع و المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب و زيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف و تقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم و رفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية و الحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع.

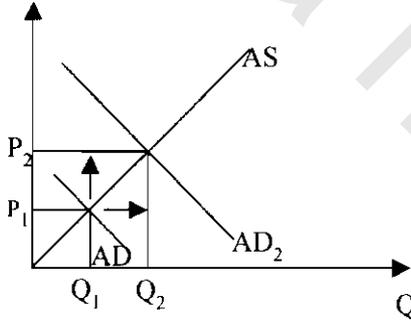
2. استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة و تخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل و خلق فرص الاستثمار للحد من البطالة و الكساد و ذلك باتباع سياسة توسعية على محورين محور زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب.

و يمكن استخدام الأشكال البيانية لإلقاء المزيد من الضوء على الآلية التي يتم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي و العرض.

و الشكل (1) يوضح ذلك حيث يبين إتباع سياسة توسعية و ذلك بزيادة الإنفاق و خفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي و الناتج المحلي.

العرض الكلي: AS .

الطلب الكلي: AD في حال إتباع سياسة توسعية.



شكل رقم (1)

(ب) حالة التضخم :

كما نعلم فإن التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار و تستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل و ذلك باتباع سياسة انكماشية و يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

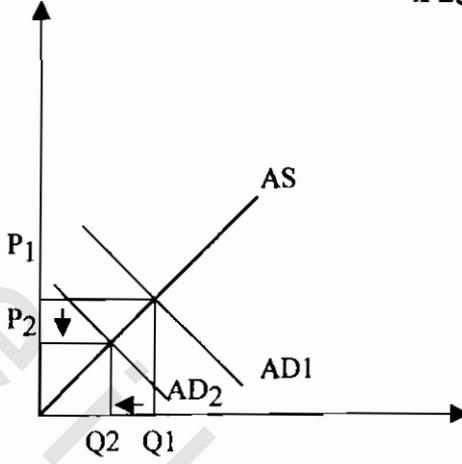
1. رفع مستوى الضرائب و بالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في

الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

2. تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من

الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.

3. استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق العام و الشكل 2 يوضح ذلك. سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق و زيادة الضرائب أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي⁽¹³⁾ من $AD1$ إلى $AD2$ و خفض السعر من $P1$ إلى $P2$.



شكل رقم (2)

أبعاد السياسة المالية ودور الحكومة:

أولاً: أبعاد السياسة المالية و دورها في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً:

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة اقتصادياً إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السماح لميزانية الدولة بالتكيف تبعاً للدورة الاقتصادية، فمثلاً عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد، أي عندما يكون الإنفاق الكلي على الناتج القومي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، يصبح لزاماً على الدولة أن تكثف مستوى إنفاقها و ما تجنيه من ضرائب و إيرادات أخرى لكي تخفف من حالة الكساد و تقلص هذه الظاهرة.

وبذلك فعلى الدولة أن تستخدم السياسة المالية بهدف زيادة مستوى الطلب و رفع الإنفاق الكلي للدولة حتى يتساوى مع قيمة الناتج، و أن تحقيق ذلك يتم بزيادة مشتريات الحكومة من البضائع و الخدمات، و هذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو يجب على الدولة أن تخفف من وطأة الضرائب ، و تزيد من القروض و الإعانات و الإعفاءات الضريبية، كأسلوب يهدف منه رفع الطاقة الإنتاجية و خاصة عندما تكون أمام حالة كساد. و للسياسة المالية في الدول المتقدمة أهداف أخرى، منها العمل على تخفيف حدة التقلبات ، و تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص و نموه... الخ.

ثانياً: أبعاد السياسة المالية على الدول النامية:

إن ما تهدف إليه السياسة المالية في هذه الدول هو القيام بدور فعال في اتجاهين رئيسيين ، أولهما العمل على معدل رأس المال اللازم لإنجاز برامج التنمية و زيادة تكوين رأس المال مما يؤدي لزيادة الناتج القومي ، و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب ، و اختيار ما هو مناسب من هذه الضرائب بقصد دفع القطاع

(13) هيثم الزغبى و حسن أبو زيت: المرجع السابق ، ص 204-205-206.

إلى استثماراته من جهة و إضعاف الميل للاستهلاك من جهة أخرى ، و ثانيهما إتباع سياسة انفاقية و ضريبية بقصد التغلب على الأزمات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول ، و ذلك بإتباع سياسة إنفاقية تؤثر في صالح الاستثمارات الخاصة (14) .

و من هذا المنطلق نجد أن تزايد حجم الإنفاق العام يمكن أن يكون دافعا لتحريك الأنشطة الاقتصادية، كما أن زيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية في أولى مراحل إنتاجها، يمكن أن يكون حافزا لتحريك الاستثمارات في هذا المجال (15).

السياسة المالية و دور الحكومة:

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها و الإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة و التعليم و الإنشاءات و غيرها. و مما لا شك فيه أننا و منذ مجيء كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد و الاقتصاديون يرمون بأعينهم إلى الدور الحكومي، كلما أمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة كظهور البطالة أو بروز الضغوط التضخمية. و يمكن القول أن السياسة التي تتعامل و الإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل و استقرار كلي في الأسعار. لعل أهم أهداف السياسة المالية تتخلص في:

• الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

• الوصول إلى معادلات نمو مرتفع.

• العمل على رفاهية المجتمع و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

III. النظام النقدي الدولي و الأزمات النقدية:

1 نظام النقدي الدولي حتى اتفاقية بروتون وودز و أهم المؤسسات المالية المنبثقة عنه:

1.1 نظام النقد الدولي من القرن 19 حتى 1944 :

قاعدة الذهب التي سادت العالم في جميع دول العالم ماعدا الصين و المكسيك اللتين فضلنا قاعدة الفضة و بموجبها قامت كل دولة بتحديد قيمة عملتها بمقدار من الذهب فعلى سبيل المثال 20 دولار = 1 أوقية من الذهب. و 4 باوند = 1 أوقية من الذهب أي 5 دولار تعادل باوند واحد.

و أهم ميزة في هذا النظام هو آلية تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول التي يتم التبادل فيما بينهما. و استمر العمل بهذا النظام حتى 1914. فتوقف العمل بقاعدة الذهب ريثما تنتهي الحرب و أحلت الحكومات محله نظام السبانك الذهبية رغبة منها في العودة إلى حالة ما قبل الحرب بعد أن خيم على الاقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم فتغيرت الظروف و تضاعفت كمية السيولة الدولية في مقابل تكديس

(14) عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 3، 2000 ص 86

(15) محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد: الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة 1999 ص 335.

مستمر له في اليوم. أ، وفي عام 1934 شرعت اليوم. أ قانون احتياطي الذهب الذي ثبت بموجبه سعر التعادل الدولار على أساس 35 للأوقية من الذهب الخالص.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية توقف العمل نهائياً بقاعدة الذهب وفرضت القيود على التجارة الدولية. وشهد الاقتصاد العالمي آنذاك اضطرابات عنيفة في النظام النقدي ومعادلات منخفضة لحركة التجارة الدولية العالمية مما دعا ممثلي الدول الرأسمالية للالتقاء في بروتون وودز بأمريكا عام 1944 قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب الهدف منه كان إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقراراً.

2.1. ميلاد نظام بروتون وودز:

بدأت الدول الحليفة لفترة طويلة قبل نهاية الحرب الثانية العمل لتطوير نظام من شأنه أن يعزز التجارة الدولية ويؤدي إلى علاقات نقدية صحيحة. وحددت تلك الدول ثلاثة أهداف: إزالة قيود التجارة فوراً، وتحقيق قابلية تحويل العملات (التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم كله) والحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات.

مؤتمر بروتون وودز: في أول يوليو 1944 انعقد في بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر ضم الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية أي قبل 1939 ولقد عرض في هذا المؤتمر كل من المشروع الأمريكي والإنجليزي:

المشروع الإنجليزي:

يتضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تعمل على إيداء النصيحة إلى الدول الدائنة التي تتبع أكثر مما تشتري أي التي تتوفر لديها أرصدة مفرضة من العملات الأجنبية قادت إلى اتباع سياسة توسعية في الائتمان وتحقيق التعريفات الجمركية أمام الاسترادات وإعادة تقييم عملاتها. بالنسبة للدول المدينة فقد ألزمها بتخفيض عملاتها الضمان المناسب للمؤسسة المنشودة، بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال فيها كما يرى الكثير أن دور المؤسسات المالية الدولية هو تقديم القروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعمالها. وقد قوبلت اقتراحات كينز بالرفض.

المشروع الأمريكي: استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي يواجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية. وعلى العموم تشابه المشروعان من حيث:

- توفير انتمان دولي للأعضاء
- إيجاد مؤسسة مركزية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.

• العمل على استقرار أسعار صرف العملات.

وقد جاء اتفاق المؤتمرين متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثر من الإنجليزي و ذلك بفضل ثراء أمريكا و قوتها العسكرية ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها (16).

الفرع الثالث: بعض المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عنه:

أولاً: صندوق النقد الدولي:

انبثق عن مؤتمر بروتون وودز أحد أهم المؤسسات الدولية و هو صندوق النقد الدولي و الذي يتكون من ثلاثة أجهزة حسب ما حددته المادة 12 من إدارة الصندوق ، مجلس المحافظين ، الجمعية العامة للصندوق و يتكون من ممثلي الدول الأعضاء و تمثل كل دولة بمحافظ و نائب ، و يعقد اجتماعه العادي مرة واحدة في السنة كما يمكن عقد اجتماعات استثنائية، إضافة إلى المديرين التنفيذيين الذين يقومون بعمل الجهاز التنفيذي و عددهم عشرون عضوا و أخيرا المدير الإداري الذي يعين من قبل المديرين التنفيذيين ، و لا يمثل دولة بذاتها ، كما يرأس جميع العاملين.

كما حددت المادة 01 الأهداف الأساسية للصندوق و أهمها:

1. تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على اتفاقيات صرف منظمة بين أعضائه و تجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف .
2. منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة و بهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

موارد الصندوق : تولد عن مؤتمر بروتون وودز رأسمال دولي، و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطيات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق إذ يطلب من كل عضو حصة معينة من رأسمال الصندوق، و القيام بدفع 25 % من حصته ذهباً أو دولاراً ، و يدفع الباقي أي 75 % من حصته بعملته الخاصة المقومة بالدولارات و خشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بروتون وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي (17).

استخدامات صندوق النقد الدولي :

و تتمثل الاستفادة من رأسمال الصندوق في مساعدة الأعضاء ممن يعانون عجزاً مؤقتاً في ميزان المدفوعات، و قد حددت في الاتفاقية الشروط التي يحصل بموجبها العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو، فعلى العضو المقترض أن يكون دافعا لاشتراكه في الصندوق و أن يكون قد أعلن عن القيمة الاسمية لتعادل عملته، و لا يشترط أن يزيد

(16) ضياء مجيد المرسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ص39-40.

(17) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص305-312.

اقتراضه من العملات الأجنبية بعملته الخاصة عن 25 % من الحصة المقررة له في الصندوق خلال فترة 12 شهرا و أن لا تزيد مجموع قروضه عن 125 % من هذه الحصة، و يقوم الصندوق بمنح العضو قرضا من العملات الأجنبية لتمكينه من تصحيح العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته الذي يتوقع أن يزول خلال فترة قصيرة، و على كل حال فإن إمكانية حصول العضو على قروض من الصندوق تخضع لشروط معينة منه بخصوص التسديد و التكلفة، فعندما تبلغ قروض العضو نسبة 125 % من حصته، عندئذ لا يمكنه الحصول على قروض من الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات على شكل ذهب أو عملات أجنبية أو حقوق السحب الخاصة (18).

حقوق السحب الخاصة:

في 19 سبتمبر 1967 اعتمد مجلس المحافظين إنشاء حقوق السحب الخاصة بعد الجمعية السنوية و يقضي هذا النظام بان يقع على عاتق كل عضو يطلب الاشتراك في هذه التسهيلات بان يمد غيره من الأعضاء الآخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها منهم و عند استخدام الحقوق يخصص مبلغ إجمالي لما يمكن للدول الأعضاء أن تسحبه خلال عام و يقسم هذا المبلغ بينهما حسب حصصهم في الصندوق.

تحدد قيمة حقوق السحب التي تعدل أسبوعيا من المتوسط المرجح للعائدات على عدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية للبلدان الخمسة التي تتألف السلة من عملاتها و تم في 1995 استعراض الأدوات المالية من العائدات على الورق المالية المحررة لثلاث أشهر و هي أذون الخزانة في الوم، أ و معدل الفائدة على الودائع المشتركة بين المصارف الإنمائية و شهادات الإيداع اليابانية و أذون الخزانة الفرنسية و أذون الخزانة البريطانية (19).

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

تمخض عن اتفاقية بروتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي و إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء و التعمير، أما العضوية في البنك فتعتبر كل دولة عضو في الصندوق عضوا في البنك و تنص المادة 6/3 من الاتفاق على أن كل عضو يفقد العضوية في الصندوق يفقدها أيضا في البنك بعد مرور 3 أشهر ما لم يسمح له البنك بالعضوية بعد موافقة $\frac{3}{4}$ الأصوات و يلاحظ أن هذا النص قد قصد به إلزام الدول احترام النصوص الخاصة بالصندوق.

و يدار البنك بنفس الطريقة التي يدار بها الصندوق تقريبا من ناحية اختيار الأشخاص و طريقة التصويت و ما إلى ذلك، فهناك مجلس محافظين، و مجلس الإدارة، و رئيس البنك بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم

(18) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ص310.

(19) نشرة FMI 1996 .

7 أعضاء علم الأقل ينتخبهم المحافظون من بين ممثلي المصالح المالية و التجارية و الصناعية و تعمل على تخفيف حدة النزاعات التي تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئتين⁽²⁰⁾.

أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

يهدف البنك لتمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، و نلخص أغراض البنك فيما يلي:

1. المساعدة على ترميم أراضي الأعضاء و العمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.

2. تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد و الهيئات. العمل على نمو التجارة الدولية نموًا طويل المدى، و المحافظة على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج عند الأعضاء.

3. تستهدف قروض البنك الدولي ضمانات إقامة و تطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية في بلدان العالم الثالث، و إلى إعادة هيكلة و تطوير قطاعات اقتصادية معنية و من أجل تحقيق الأهداف يقوم البنك بتزويد الدول الأعضاء التي هي في حاجة إليه من قروض متوسطة الأجل، و كذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخواص على أن يضمن البنك هذه القروض⁽²¹⁾.

طرق إقراض البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بإقراض و مساعدة الأعضاء بالطرق التالية:

- أ- منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطياته و أرباحه.
- ب- منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول كسوق و.م.أ، و إنجلترا و سويسرا و غيرها، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقراض الدول الأعضاء التي في حاجة إليها.
- ج. عن طريق ضمان البنك الدولي كليًا أو جزئيًا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها.

موارد البنك:

يتكون البنك من رأسماله ، الإقتراض ، الاحتياطيات و الأرباح.

أنشئ بنك الإنشاء و التعمير برأسمال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100.000 دولار، و حق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء ثم زاد رأسمال البنك نتيجة زيادة العضوية إلى 110 و قد تحددت حصة كل عضو على النحو التالي: أن تدفع الدول الأعضاء 20% من

(20) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، ص315-318-325-326.

(21) التقرير السنوي للبنك العالمي 1990.

حصتها بالذهب أو الدولار و الباقي يدفع بالعملة الوطنية للعضو و قدره 80 % إلا إذا طلب البنك من العضو الدفع.

هذا و لا يعتمد البنك على رأسماله، في عملية إقراض و مساعدة الأعضاء، بل يعتمد على القروض التي يحصل عليها عن طريق بيع و إصدار السندات في الأسواق المالية. و يعتبر الاقتراض أهم موارد البنك الدولي، إذ يشكل أكثر من 70 % من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الأعضاء، أما الأرباح و الاحتياطات فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي (22).

النظام النقدي الحالي :

الوضع الحالي : سار نظام بروتون وودز على الوجه الصحيح حتى اضطرت و.م.أ التي واجهت أوضاع عجز هامة و متتالية لميزان مدفوعاتها إلى إلغاء قابلية تحويل الدولار فعليا ثم قانونيا بقرار 15 أوت 1971 . و منذ ذلك الحين تضررت العلاقات النقدية الدولية كثيرا. و تم خلق أداة جديدة للاحتياط تتمثل في حقوق السحب الخاصة، و هي تعني إمكانية المتاحة للبنوك المركزية لامتلاك عملات قابلة للتحويل لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (F.M.I) وفق شروط معينة: شرط إعادة تكوين الحصة، الحاجة المؤكدة، حد القبول. و يعود قرار منح حقوق السحب الخاصة إلى مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي، باقتراح من المدير العام و مجلس الإدارة.

و في سنة 1973 انعقدت اتفاقية سميت سونيان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب و وضعت حدا لأسعار الصرف الثابتة. وضعها الرئيس السابق نيكسون بإنجاز النظام النقدي الأكثر أهمية في تاريخ العالم. نستطيع القول أن إصلاح علاقات النقد الثابتة ترك المكان لنوع جديد من العلاقات مبنية أساسا على التعويم العام للعملات. لكن في بداية 1979 اندمج في العلاقات الدولية نظام جديد هو النظام النقدي الأوربي الذي يهتم أساسا بتحقيق استقرار أحسن للعملات داخل المجموعة الأوروبية و بالتأثير على باقي العالم و يعتمد هذا النظام على استخدام وحدة أوروبية للنقد (E.C.U) تعرف على أنها وحدة حساب تتحدد بواسطة سلة من العملات و التي تستطيع أن تكون أصلا احتياطيا يكمل هذا النظام جهاز من الاعتمادات داخل المجموعة وجد لمساندة العملات المهتدة وقتيا.

استلم الصندوق الأوروبي للتعاون المكلف بتسيير وحدة النقد الأوروبية (E.C.U) من الدول الأعضاء 20 % من احتياطياتها من الذهب و 80% من موجوداتها من العملات.

خصائص دور الذهب في النظام النقدي الدولي الحالي:

يستند أنصار تصفية الوظائف النقدية للذهب إلى أن الذهب غير كفاء للقيام بالدور الذي أسند إليه في النظام النقدي الدولي لأنه من غير المعقول أن يعتمد هذا النظام على معدن يتعرض سعره لتقلبات باستمرار في أسواق الذهب التي تخضع لتفاعل قوى السوق بما فيها المضاربات و بالتالي كيف يمكن تشكيل الاحتياطيات النقدية للبنوك المركزية اعتمادا على معدن كان سعر الأونصة منه 54 دولار في عام 1971 ليرتفع إلى 200

في نهاية 1979 تم يواصل ارتفاعه ليصل إلى سعره التاريخي في منتصف جانفي 1980 و هو 850 دولار للأونصة، ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل من 600 دولار في بداية 1981 و يستمر بالانخفاض مع تقلبات حادة ليصل إلى حوالي 400 دولار في نهاية ذلك العام ثم يحافظ على مستوى السعر المذكور في السنوات التالية ليبيع بحوالي (334-350) دولار للأونصة في النصف الأول من شهر فيفري (1986) ليرتفع لحوالي-390 (385) دولار في نهاية شهر أوت من هذا العام 1986 و بالتالي كانت هذه التقلبات في أسعار الذهب بالنسبة لنظام النقد الدولي مصدر تضخم نقدي تارة، و مصدر انكماش نقدي تارة أخرى لتصبح سببا للاضطرابات و عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية (23).

الخيارات الممكنة لإصلاح النظام النقدي الدولي :

1. إصلاح سياسات أسعار الصرف :

إن غاية ما تهدف إليه أسعار الصرف الثابتة هو نظام بلا تقلبات في أسعار الصرف و تكون الأسعار الثابتة سارية المفعول على الدوام و عندها ستكون هناك عملة موحدة لجميع الدول في النظام ويتواجد هذا النظام بالطبع داخل كل دولة و للعملة الموحدة مميزات و هي عدم الحاجة إلى تحويل العملة و غياب الغموض في أسعار الصرف المستقبلية للتجارة بين المناطق المختلفة. أما سينات النظام الأساسية فهي أنه على جميع المناطق التضحية باستقلالها المالي و النقدي لصالح سلطة مركزية . و يتطلب النظام درجة عالية من التكامل الاقتصادي و السياسي بين المناطق.

2. قاعدة الذهب الدولية:

قد تكون ثاني أكثر نظم أسعار الصرف الثابتة، قاعدة الذهب الدولية على غرار النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى و تبقى هناك نزعة قوية في بعض الأوساط للعودة إلى الذهب. و أحد الأسباب التي تجعل ذلك النظام جلابا هو ضعف قدرة السلطات داخل الدول المختلفة على توسيع عرض النقد بطريقة عشوائية خالقة ذلك النوع من التضخم الذي أصاب في الفترة الأخيرة ليس فقط دول منفردة و لكن العالم كله و مما يغري مؤيدي أسعار الصرف الثابتة أن أسعار الصرف الرسمية للذهب لن تتغير مطلقا حتى تتذبذب أسعار الصرف في نطاق ضيق داخل نطاق الذهب.

3. قاعدة الصرف بالذهب :

و البديل الثالث و المتاح للمجموعة النقدية الدولية هو تبني قاعدة الصرف بالذهب على غرار نظام بروتون وودز، و من المحتمل تجنب بعض المشاكل التي واجهت بالفعل عمل نظام بروتون وودز و ذلك بتصميم طرق تضمن عملية تخفيض قيمة العملة أو رفعها بطريقة أسرع و توفير فرصة تعديل قيمة الذهب مقابل العملة الرئيسية و لم يتم إلى الآن إيجاد طرق مقبولة تضمن تعديل العملة بشكل ملائم و لا تخلق مضاربات قوية عند اقتراب نقطة التعديل ، أضف إلى ذلك ستبقى مشكلة ضمان إيجاد مستوى كافي من الاحتياطات الدولية بدون حل.

(23) مروان عطون، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة ، ص 204-205.

و هناك مشكلة أي عملة ستكون العملة الرئيسية في ظل قاعدة الصرف بالذهب، حيث انه لن يكون بمقدور دولة العملة الرئيسية تعديل سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية بفاعلية و تفقد بذلك سياسة سعر الصرف فاعليتها كوسيلة لتعديل ميزان المدفوعات.

4. معيار العملة الرئيسية:

إن الخيار الرابع أمام المجموعة الدولية هو معيار الدولار أو معيار عملة رئيسية أخرى و ستكون هذه الترتيبة مماثلة لنظام بروتون وودز في الأيام الأخيرة عندما تقلص دور الذهب في التسويات الدولية بشكل كبير، و نظرا لأن على العملة الرئيسية أن توفر معظم النمو في الاحتياطات فسوف تشبه المشاكل في هذا النظام إلى حد كبير مشاكل قاعدة الصرف بالذهب، و سيعتمد استقرار النظام على الثقة في العملة الرئيسية و لكن لا يمكن ضمان ذلك طالما كان ميزان مدفوعات الدولة الرئيسية حرا في تجاوز المعدل الذي تود عنده الدولة الأجنبية تراكم احتياطاتها.

5. سلطة نقدية دولية:

و البديل الخامس هو خلق سلطة نقدية فوق قومية مثل صيغة موسعة من صندوق النقد الدولي تعمل كبنك مركزي عالمي. في ظل هذا البديل تربط قيمة العملات منفردة بحقوق السحب الخاصة بها و تضع الدول المنفردة في النظام جزءا كبيرا من عملاتها الأجنبية الاحتياطية كودائع في صندوق النقد. و يقوم الصندوق بدور المقاصة للتسويات الدولية بين البنوك المركزية تماما كما يعمل البنك المركزي بدور المقاصة للمدفوعات بين البنوك التجارية داخل أية دولة⁽²⁴⁾.

الآزمات النقدية الدولية:

تعريف الآزمات و المشكلات النقدية:

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للآزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الآزمات مازال محدودا حتى اليوم، فتفسير الآزمات و بحث جوانبها أمر شاق و صعب. فسبر أغوار الآزمة و التعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشونها و التي أدت إليها و عدم الانخداع بالأعراض التي تشكلها الظاهرة الخارجية. أمر غير ميسور

تعريف الآزمة: تعبر عن موقف و حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة ، مؤسسة ، مشروع ، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث و تتشابك معها الأسباب بالنتائج و يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية⁽²⁵⁾.

(24) جون هدسون، مارك هرنر، العلاقات الاقتصادية الدولية مدار المريخ للنشر الطبعة 1987 ص832-837-838-839.
(25) محسن أحمد الخضري، إدارة الآزمات، مكتبة مدبولي، ص53.

المشكلات النقدية الدولية:

إذا كان النقد يطرح مشاكل داخلية من حيث خلقه و تسييره فإنه كذلك يطرح مشاكل على مستوى العلاقات الدولية و يدفع الاهتمام بتنمية الإنتاج و حمايته و كذا المحافظة على مستوى المعيشة، و يدفع كل دولة إلى تمديد مبادلاتها خارج الحدود الوطنية بهدف تحسين تمويناتها أو تجهيزاتها و بالتالي البحث على توسيع الأسواق المفتوحة لمنتجاتها، و ينجم عن هذه المبادلات الدولية غموضا أكثر و تقلبا أكثر من مجال الميكانيزمات الداخلية للنقد، إذ أن الدول الحديثة تحرص في المستوى الداخلي على العمل في إطار تنظيم متطور نوعا ما، أما في المستوى الخارجي فالنقد يوجه الغموض الذي يميز تطور العلاقات النقدية الدولية . و سوف نتطرق إلى أهم الأزمات النقدية الدولية حتى بداية الثمانينات.

أهم المشكلات النقدية في العالم الرأسمالي:

الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 \ 1933):

بعد الأزمة النقدية التي اجتاحت معظم الدول خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية الدولية خاصة خلال الفترة 1924\1928 لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929\1933 .

و لقد بدأت الأزمة بهبوط شديد في قيم الأوراق المالية في بورصة نيويورك (وول ستريت) و امتد ذلك ليشمل مختلف الأسواق النقدية و المالية في العالم. و كما هو معلوم فإن الأشخاص المعنية توزع ثرواتها إما في شكل نقود سائلة تحتفظ بها، أو تودعها في شكل ادخارات و ودائع جارية أو تستثمرها في الأوراق المالية. و على هذا فإن انخفاض قيمة الأوراق و الأصول المالية و النقدية قد أدى إلى فقدان الثقة فيها، فاندفع الأفراد نحو تحويل ثرواتهم إلى شكل سائل ثم تحويل السيولة النقدية إلى اكتناز معدني ذهبي. و حدث هذا بالفعل، مما جعل البنوك تعاني من نقص السيولة لمواجهة طلبات السحب. فانكمش الائتمان، و انعكس ذلك على التمويل و الاستثمار فانخفض الإنتاج و نقص الاستهلاك و زادت البطالة (26).

و من أهم الخصائص و النتائج التي تميزت بها الأزمة ما يلي:

1. لقد تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
2. كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الرأسمالية الدورية.
3. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة 4 سنوات.
4. عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي ، ففي الـ 1000 بنك أي حوالي 40 % من عدد البنوك الأمريكية و حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40 % من عدد البنوك الأمريكية و هذا أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار.

(26) محمد عبد العزيز عبيدة، مصطفى رشدي شعبة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية ص 70

5. انخفاض معدلات الفائدة حيث كان سعر الخصم خلال الفترة (1929-1933) لدى إنجلترا بحدود 3.1 % مقابل 5.5 % في عام 1929 و في البنك المركزي في نيويورك 2.6 % مقابل 5.2 % في نفس العام.

6. و الملاحظ هو اختلاف درجة حدة الأزمة من دولة لأخرى، ففي خريف 1929 ظهر انهيار أسعار الأوراق المالية في الـ و.م.أ و في نفس الوقت بدأ الانخفاض في القوة الشرائية لعملات الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين مدفوعات هذه الدول و في ربيع 1931 امتدت الأزمة إلى أوروبا الغربية و في خريف 1931 بدأت الأزمة في إنجلترا و في ربيع 1933 اندلعت الأزمة في الـ و.م.أ و بشكل خاص في النظام النقدي و الائتماني (27).

7. و قد انعكست هذه الأوضاع و الظروف سلبيًا على المبادلات، فقد بلغ حجم التجارة الدولية 68 مليار دولار في عام 1929، لكن الأزمة الاقتصادية الكبرى (29-33) أدت إلى انخفاض هذا الرقم إلى 27 مليار دولار عام 1932 و في عام 1939 كان حجم التجارة الدولية بحدود 53 مليار دولار . و منه نستنتج أن التطور الهائل في الإنتاجية و التقدم التقني و أيضا النمو الهائل في فترة ما بين الحربين كل ذلك لم يترافق بتطور مناسب في التجارة الدولية.

و بعد أزمة 1929\1933 تعمقت التناقضات النقدية و الاقتصادية بين الدول بظهور و انتشار تخفيضات النقد التنافسية التي لجأت إليها معظم الدول للاكتتاب في الأسواق الدولية و التمكن من منافسة الدول الأخرى في هذا المجال (28).

أزمة النصف الثاني من الستينات:

بدأت هذه الأزمة عام 1967 بتدني في معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، و من أسباب ظهور الأزمة :

1. اتساع الفروقات بين أسعار الصرف الرسمية التي يحددها البنك المركزي و الفعلية الناتجة عن العرض و الطلب، ارتفاع معدلات التضخم، و اشتداد حركة تنقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
2. اختلال في التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين مدفوعات بعض الدول (و.م.أ، إنجلترا) و الفوائض في بعض الدول (ألمانيا، اليابان).

3. عدم التناسب و التطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي و التطورات الاقتصادية الدولية و بالتالي فقيام الأزمة انطلقت من التناقضات التي قام على أساسها مؤتمر بروتون وودز منها:

- الوضع المتميز للدولار القابل للإبدال بالذهب مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية القسم الأعظم من العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل التي ارتفعت بمقدار 8 مرات خلال الفترة (1948-1972). كما أن انخفاض الثقة

(27) د. مروان عطون ، النظريات النقدية ، دار البعث للطباعة و النشر ، طبعة 1989 ، ص 197-198.

(28) د مروان عطون ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، ص 143.

بالدولار أدى بعض الدول منها فرنسا بإبدال أرصدها من الدولارات إلى الذهب مما أدى إلى تناقص احتياطات أمريكا من الذهب بشكل كبير.

• امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن عن تخفيض قيمة الدولار و ألزمت الدول الأخرى بالمحافظة على أسعار صرفها ثابتة مقابل الدولار عن طريق التدخل في الأسواق لبيع أو شراء الدولارات، و حيث أن الدول الأخرى ملزمة لتعديل أسعار صرفها بأخذ موافقة صندوق النقد الدولي و تؤدي فترة الانتظار هذه إلى حدوث مضاربات في رؤوس الأموال و هو ما أدى إلى تفاقم الصعوبات النقدية.

• ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤدي إلى انخفاض الدولار مقابل عملات الدول الصناعية التي كانت مضطرة لدعم الدولار للمحافظة على ثبات أسعار صرف عملاته. و كان هذا يستدعي قيام تلك الدول بشراء كميات كبيرة من الدولارات مقابل عملاتها في أسواق العملات، و بذلك كانت تسبب في ارتفاع التضخم فيها لأن عملية الإصدار لم تكن مرفوقة بتغيرات اقتصادية حقيقية تستوجب ذلك و بالتالي تم تصدير التضخم إلى الدول الصناعية الأخرى بسبب الالتزامات التي فرضتها اتفاقية بروتون وودز بالإضافة إلى أسباب خاصة ظهرت في بعض الدول الأخرى.

• تزايد نشاط سوق الأورو- دولار فارتفع إلى 190 مليار دولار بعدما كان 2 مليار دولار عام 1960 ، و قد لعب دورا مزدوجا و متناقضا في الأزمة النقدية الدولية كما يلي :

* ساهم هذا السوق في سحب الأرصدة الكبيرة بالدولار و الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و أسلوب تمويله و ساعد ذلك على الحد من تفاقم الأزمة .

* ساهم هذا السوق من خلال تطور و اتساع نشاطه في زيادة سرعة و انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل و منه تصاعد الأزمة⁽²⁹⁾.

أزمة الدولار : 1971-1974:

لقد بقي الدولار أقوى العملات و أكثرها طلبا، و كان بإمكان الأقطار الأخرى حتى شهر أوت سنة 1971 تحويل بعض أو كل ما لديها من دولارات احتياطية إلى ذهب ، أما السبب المباشر لقوة الدولار و كثرة الطلب عليه خاصة في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة فيرجع إلى اعتماد معظم الأقطار، خاصة تلك التي تضرر اقتصادها بالحرب، على الاقتصاد الأمريكي لتزويدها بما كانت تحتاج إليه من سلع ، و قد كانت حاجة هذه الأقطار إلى الدولار تفوق كثيرا ما كان في حوزتها أي أنها تعاني من نقص في تمويل وارداتها من أمريكا و هذا معناه تمويل الفائض من صادراتها إلى أوروبا و إلى غيرها من الأقطار، و لكن

(29) مروان عطون ، الأسواق المالية و النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، طبعة 2000 ، ص 104-105 .

عملية التمويل فاقت مداها، حيث واكب هذا التمويل تدفق إضافي من الدولارات إلى الخارج بسبب النفقات العسكرية و برامج المساعدات الخارجية و عمليات الاستثمار الخاصة مما أحدث عجزا في ميزان المدفوعات رغم وجود فائض كبير في ميزان الحسابات الجارية و قد بلغ مجموع العجز ما بين سنتي 1950-1971 حوالي عشرة آلاف مليون دولار استبدلت الدول الأخرى حوالي ألف و سبعمائة مليون دولار منها بالذهب و احتفظت بالباقي كعملة احتياطية على شكل سندات حكومية أمريكية قصيرة المدى . و هكذا تحول العجز من ميزان المدفوعات الأمريكي إلى فائض في موازين مدفوعات الدول الأخرى فزاد ما لديها من احتياطي معظمه بالدولار (30).

و بدأت المضاربات ضد الدولار و كان على الحكومة الأمريكية أن تجري تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية و بعد سلسلة من الأزمات أجبرت الإدارة الأمريكية أخيرا على إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب بقرار نيكسون في 15 أوت 1971 و كانت هذه الأزمة أحد أعنف الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد الستينات و قد أوقف ارتباط عملات الدول الأعضاء في الصندوق بالدولار كوحدة قياس للقيمة و تم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة (31).

و تقرر تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8 % تقريبا ، ليصبح سعر الأونصة 38 دولار و بذلك لم يعد هناك أي أهمية لعملية السعر الرسمي للذهب حيث أن الدولار قد أوقفت قابلية إيداله بالذهب تماما . و هكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بروتون وودز التي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي (32) . أما الأسباب التي أدت إلى ذلك فيمكن تلخيصها فيما يلي :

تمكنت الدول خاصة الأوروبية و الغربية من استعادة قدر لا يستهان به من المقدرة الإنتاجية التي كانت قد فقدتها خلال الحرب، فقد تم تنفيذ برامج الإنعاش فيها بسرعة و بنجاح فارتفعت مقدراتها الإنتاجية إلى مستويات تفوق ما كانت عليه قبل الحرب كما تمكنت هذه الدول من الاستمرار في تنمية هذه المقدرة بمعدلات كبيرة بحيث فاقت معدلات النمو في أمريكا و منه تناقص اعتماد العالم على أمريكا كمزود رئيسي للسلع و ظهرت في الميدان دول أخرى هي أيضا على جانب كبير من المقدرة و التصميم على المنافسة في الأسواق العالمية ، و تناقص مقدار التمويل المترتب عليه، و في نفس الوقت زاد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى الخارج كما استمرت نفقاتها العسكرية و برامج مساعداتها مقابل زيادة ما لدى الدول الأخرى من احتياطي.

(30) الدكتور عزت عيسى الغوراني، الأزمة المالية و الدولية، دار الأفاق الجديدة، طبعة 1974، ص50-51.

(31) حسن النجفي، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية، نشر و توزيع بيت الموصل، 1988 ص 24.

(32) مروان عطلون، لزمات الذهب و العملات النقدية، دار الهدى، ص 132 .

الأزمة النقدية و المالية في بداية الثمانينات (1980-1981): خلال الفترة 1980/1981 بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي في إنجلترا 1.8 % في الولايات المتحدة 3.2 % في اليابان 4.8 % . وفي عام 1981 كان هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات نمو الإنتاج الصناعي و الأسعار و عرض النقود و أيضاً أوضاع الموازين التجارية في أهم البلدان الصناعية حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية و إيطاليا و إنجلترا بنسب متباينة، أما اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت زيادة في الإنتاج الصناعي بلغت 5.0 % و 8.0 % على التوالي بالرغم من ذلك ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول.... حتى في تلك التي انخفض فيها الإنتاج الصناعي بمعدل 5.0 % ازداد عرض النقود بنسبة 6.5 % لذلك ارتفعت فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل بكثير من الدول الأخرى 5.0 % فقط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن الزيادة في عرض النقود كانت أقل من الارتفاع في أسعار الاستهلاك، بالرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي.

لقد توافقت كل هذه التطورات بارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ ح.ع. II ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع سعر الفائدة في جميع الدول إلى :

1. ارتفاع التضخم و لجوء الدول إلى معالجته بواسطة أسعار الفائدة (السياسة الاتكماشية للحد من كمية النقود في الاقتصاد).

2. استعمال الدول لسياسة رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها.... لذلك يلاحظ بأن أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة (الليرة الإيطالية، الإسترليني....) بالمقارنة مع العملات القوية (الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك السويسري) (33).

الاتحاد النقدي الأوربي الجديد و الأورو:

لأول مرة في تاريخ البشرية نشهد بعث اتحاد نقدي لم يأت كنتيجة منطقية لاتجاه سياسي و إنما أنشئ بمحض إرادة قوية تراهن على السير قدماً طال المدى أم قصر نحو شكل من التعاون السياسي المتين، و يتمثل ذلك في نفس الوقت في اعتقاد يقرب من اليقين بأن يدخل هذا الحدث حيز التنفيذ و يكون في رهان على بلورة نتائجه مستقبلاً على الصعيد الاقتصادي و المالي و السياسي و هو رهان لم يسبق له مثيل و هذا يرجع لنقاط أهمها:

1. أهمية الأسس الاقتصادية و السياسية للاتحاد النقدي.
2. اليقين بأن الأورو سوف تكون عملة تتميز بالاستقرار.
- 3- و بالتالي فإن الاحتمال الغالب أن الأورو سوف يسهم في إضفاء المزيد من التوازن في النظام النقدي العالمي.

(33) مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني طبعة 2000 ص 132-133 .

و يستجيب إنشاء الاتحاد النقدي و العملة الموحدة، لطموحات قائمة منذ زمن بعيد، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي في أوروبا لتأمين نمو سليم و دائم ، و هذا سوف يخدم منطقة الأورو و لكنه سوف يساعد على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي.

الأورو كعملة عالمية ذات شأن:

سوف يكون الأورو عملة تتمتع بالاستقرار داخل منطقتة و لكن هذا الاستقرار الداخلي من شأنه تأمين معدلات تضخم متدنية و أسواق (سندات) سائلة و متسعة، و من شأنه أن يؤدي حتما إلى زيادة دور الأورو و إضفاء المصداقية عليه خارج منطقتة.

كما أن الأورو سيؤدي تدريجيا دورا أكبر في مجال الوساطة المالية بصفته عملية احتياطية على غرار المارك الألماني، وهكذا يستطيع الأورو على المدى البعيد أن يسهم في إيجاد توازن أفضل في النظام النقدي العالمي ، و بالطبع فلن يستطيع أداء هذا الدور إلا إذا كان مطلوبيا و لن يكون مطلوبيا إلا إذا كان جذابا، و لن يكون جذابا إلا إذا كان قويا.

و من المحتمل أن يبقى النظام النقدي و المالي العالمي لفترة طويلة تحت سيطرة الدولار الأمريكي، فهناك أولا امتياز الأقدمية، فتقل العادات له أهميته، كما أنه يمثل العملة الأساسية لإعداد الفواتير و فوق ذلك العملة الرئيسية في الأسواق المالية بالنسبة للأسهم و السندات على حد سواء، غير أن اليورو قادر على أن يصبح عملة احتياطية هامة، خاصة و أن الدولار الذي كان يمثل 80% من احتياطات البنوك المركزية في العالم عام 1975 لا يمثل الآن سوى 60% من تلك الاحتياطات.

و في هذا الصدد يجدر الذكر أن إجمالي الناتج القومي للدول الإحدى عشر التي يمكن أن تكون ضمن المجموعة الأولى في اتحاد النقدي الأوربي يفوق إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية و أن حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و عدد سكانها أكبر كما أن فائض ميزان مدفوعاتها كبير و هيكلية و الكليات النقدية للبلدان الأوروبية الخمسة عشر يفوق حجم الكليات النقدية للولايات المتحدة.

كل هذه العوامل من شأنها خلق عملة ذات فاعلية في النظام النقدي العالمي الجديد⁽³⁴⁾.

(34) أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق ، ص 268-269-270-271.